تنزلنا وقلنا به مطلقا نصرة لغيرنا او نحن على التفصيل في الوجود المقيد نقول ان وضع المشتقات من الاوضاع النوعية
لا يتميز فيه خصوص مادة من المواد بل المراد الذات الحاصل له المبدأ اعم من ان يكون ذلك الثبوت والحصول
بنفسه او بغيره بواسطة او بوسائط وهذا لا يقدح في اصل الوضع لانطواء الخصوصيات فيها كالقائم و
القاعد والمتكلم لو قلنا بان الموضوع له هو النوع كما هو الحق المعتمد وان قلنا بانه الافراد المندرجة كما هو
معتقد من لا يعتمد عليه فيصح ايضا لثانيه وامكانه للواضع وان استحال هذا في حق الوجود لاستلزام
فرض المغايرة كما احلنا الاشتراك فيه بجميع الوجوه من جميع الوجوه والحق ان الوجود والماهية متساوقان
فيما قلنا بالاشتراك فيه فموجودية الوجود انما هي بالماهية وموجوديتها بالوجود لكونها انفعاله ولا يتم
فعل الفاعل القادر الا بالفعل والانفعال والمقبول والقبول وان كان احدهما مقدما على الاخر تقدما
ذاتيا كما نبرهن عليه فيما سيأتي ان شاء الله تعالى فافهم فانه دقيق جدا فبطل مدعاهم ولا يحتاج الى ارتكاب التجوز
في الجزء واما الثالثة فليس الوجود المتنازع فيه صفة الماهية ولا عارضا لها ولا منتزعا عنها وانما هو ذات
تذوتت به الماهية وهو بمنزلة الفعل للانفعال والمقبول القابل وهو مقدم عليها في اصل تعلق الجعل
وان كان مساوقا معه في الظهور والوجود الذي هو الصفة انما هو الذي ينتزع عن هذه الحقيقة في الذهن
على طبقها وهو غير متنازع فيه وهذا الحكم يخص الوجود المقيد وكذا المطلق على نحو اشرف واما في الوجود الحق
فليس هناك ماهية حتى يعرض فيه الاحتمالات واما الرابع فانه شك قد اتفق لمن اعوج فطرته وقال بوجود
الاشياء بحقائقها في الذهن واما من شرح الله صدره للاسلام وعرف ان التصور ظل وشبح للعين
الخارجي ولم يتصور احد شيئا الا وقد خلقه الله قبل ذلك فلا يتفق له هذا الشك فكلما يجد في ذهنه
يقطع بانه مأخوذ ومنتزع من اصل قد وجدت في احدى الخزائن للشيء الواحد فيقطع التسلسل ولا يكون
وجوده زائدا على ذاته كما في الاستدلال فان الثاني مبناه ذلك الاصل الغير الاصيل والكلام فيه طويل والمدرك
لذلك قليل اذ الفهم لتعقله عليل واما الخامس فمبدأ الزام الكيفية التزام الصفتية وقد عرفت انا ما الزمناها
فيما نحن فيه فبطل تقوم الجوهر بالعرض لا لان الوجود ليس بعرض بل لان العالي لا يتقوم بالسافل فان
الوجود عرض قائم بمبدئه قيام صدوره كما مضى وياتي ان شاء الله تعالى والكيف انما هو المعنى الانتزاعي المصدري
لانه من التصورات التي هي الكيفيات النفسانية واين هذا من ذاك فالملازمة بينة البطلان فامر
البرهان واما السادس فلانقطاع السلسلة بوجود النسبة الاولية والا فلا يتحقق عندهم نسبة اصلا

فنسبة النسبة هي نفسها فافهم راشدا موفقا وكل هذه الاجوبة مرجعها ما اجملنا في الجواب لاهل الخطاب ودفع
هذا الاشراق لتنبيه الغافلين الذين يرون رفع المانع من تتمة المقتضي والا فالامر اوضح من ان يقال لمن اعرض
عن الجدال وتجاوز عن مرتبة القيل والقال وعلى الله التوكل في المبدأ والمآل الاشراق الخامس علك تذكر ما سبق منا في
معنى الوجود فتستظهر وتقول ان ما به قوام الشيء فذلك الشيء المتقوم ما شم رائحة الوجود في مرتبة ذاته وان وجد
مصاحبا للوجود ومتقوما به فتقول ان ذلك الشيء الذي ما شم رائحة الوجود ان كان عدما محضا فما تقوم فان
العدم لا يصلح للتقويم والتقوم فان لم يكن عدما محضا فقد توسطت شيئا بين الوجود والعدم وهو خلاف مذهب
مولاك الصادق عم اذ ليس بين النفي والاثبات منزلة وخلاف مدرك عقلك لعدم تمكنه من ذلك كما سيظهر
ان شاء الله تعالى وما معنى هذا البيان قلت لك ان الذي ذكر هو معناه بالملاحظة الثانية وكون الاشياء وجودات
انما هو بالملاحظة الاولى لكن الله سبحانه من صنعه المبرم وحكمه المتقن حكم ان يحكم في الاشياء بالممكنة والمكونة على
كلا النحوين بالاختيار والا لم يكن فاعلا حال كونه فاعلا هف وهو يستدعي الاسباب والعلل والشرائط والمعدات والو
سائط والمتممات والمكملات والاجزاء والافراد والاوصاف فلولا الاختيار ما اقتضى الايجاد هذه الاختلافات
الناشئة عن تكثر الاقتضاءات والا فالذات واحدة والفاعل واحد والفعل واحد والكثرة انما هي لداعي خارجي اذ
الذاتي يكشف عن خلاف المفروض او لسفاهة وجهالة وعبث وتلك الدواعي المستلزمة لهذه الامور في اصل
تحقق فعل الحق سبحانه هي القابليات المنتسبة اليها الاقتضاءات وهي الصور والحدود المعينة للشيء حين وجود
الشيء وبعبارة اخرى هي انفعال ذلك الفعل الواحد الغير المتكثر بالذات المتكثر بالوجوه والتعلقات المتحققة حال
اختلاف اقتضاء القابليات الموجودة حال وجود المقبول لا قبله ولا بعده اذ بعد ما وجد تعين وانقضى وما بقي
شيء وقبل ان يوجد لم يكن شيئا والا يلزم وجود الشيء من حيث عدمه وعدمه من حيث وجوده وهذا من الخرافات
التي لا يتفوه بها العاقل فضلا عن الحكيم الفاضل فاختلفت الاشياء بالتابعية والمتبوعية على تفاوت مراتبها فيهما
فبعضها لصفاء قابليته وشدة نوريته انفعل بمجرد الفعل والايجاد وما افتقر الى العلة الصدورية اذ يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار فقام بفاعله قيام صدور فحسب فلذا كان مطلقا اذ لم يقيد وجوده ولا ظهور ذاته
بشيء غير مصدره وبعضها لانحطاط مرتبته في الشدة والصفاء احتاج مضافا الى احتياجه الى العلة الصدورية
الى العلة الظهورية اذ ما ظهرت ذاته بمجرد صدوره عن مبدئه كالاول بل افتقرت الظهور الى حدود وهي الهندسة
الايجادية فاحتاج الثاني الى امرين مصدر ومظهر فقام بالاول قيام صدور وبالثاني قيام ظهور وتلك الهندسة لانحطاط

الايجاد تحقيق اليق في سر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)